

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

E & Y المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة الدورية
وتقرير الفحص المحدود عليها
في 30 سبتمبر 2010

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية

تقرير الفحص المحدود إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة للبنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية في 30 يونيو 2010 وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة. وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ

1. بلغ عجز مخصص خسائر الاضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء كما في 30 يونيو 2010 نحو 1.4 مليار جنيه مصري (2009 : نحو 1.7 مليار جنيه مصري) وكما هو وارد بالإيضاح رقم (17) من القوائم المالية المجمعة الدورية.
2. بلغ عجز مخصص الضرائب نحو 146 مليون جنيه مصري كما في 30 يونيو 2010 (2009 : نحو 54 مليون جنيه مصري) كما هو وارد بالإيضاح رقم (36) من القوائم المالية المجمعة الدورية.
3. لم تقم الشركة الوطنية للزجاج والبللور – شركة مساهمة مصرية (شركة تابعة) بحساب ضرائب الدخل المؤجلة على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية وقيمتها المدرجة بالميزانية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكذلك لم تقم الشركة بإعداد دراسة فنية لتحديد كل من قيمة الانخفاض في قيمة المخزون وقيمة مكافأة نهاية الخدمة وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى كفاية الرصيد المكون لكليهما.

الاستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود، وباستثناء تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وما قد يترتب على ذلك من تسويات، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك في 30 يونيو 2010 وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي في 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، نوجه الانتباه إلى الإيضاح رقم (2/ب) من القوائم المالية المجمعة الدورية حيث أنه بالرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك في 30 يونيو 2010 قد تجاوزت نصف رأس المال المدفوع ووجود عجز في مخصص خسائر الاضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء ومخصص الضرائب، فقد تم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية للبنك على أساس مبدأ الاستمرارية بناءً على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك بما في ذلك زيادة رأس المال المدفوع إلى 2 مليار جنيه مصري (إيضاح 31). وطبقاً لنص المادة رقم 69 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 فقد تم عقد الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ 3 مايو 2010 والتي قررت الاستمرار في نشاط البنك.

مراقبا الحسابات

طه محمود خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين ب إنجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم 5136
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 28
BDO خالد وشركاه

محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم 4434
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 58
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y

القاهرة في 9 أغسطس 2010

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

الميزانية المجمعة الدورية

في 30 سبتمبر 2010

المعدلة			
2009/12/31	2010 /9/30	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
			الأصول
342.721.478	1.368.053.811	13	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
3.627.864.405	3.061.171.673	14	أرصدة لدى البنوك
968.573.066	1.037.351.765	15	أذون خزانة
404.250	244.430.045	16	أصول مالية بغرض المتاجرة
2.289.647.938	2.054.733.756	17	قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)
1.028.438.389	1.641.450.804	17	تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)
			استثمارات مالية:
507.464.488	702.735.225	1/18	- متاحة للبيع
33.633.620	34.919.870	2/18	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
108.902.638	104.506.619	19	استثمارات مالية في شركات شقيقة (بالصافي)
1.363.248	4.756.245	20	أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)
409.664.862	370.452.326	21	أصول أخرى
24.893.837	24.056.717	22	المخزون
2.980.902	4.466.658	23	مشروعات تحت التنفيذ
237.157.166	308.364.860	24	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
310.860.850	489.285.160	30	الأصول الضريبية المؤجلة
9.894.571.137	11.450.735.534		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات:
8.524.774	131.699.847	25	أرصدة مستحقة للبنوك
9.371.464.088	10.658.739.112	26	ودائع العملاء
937.763	143.420.226	27	قروض أخرى
105.791.968	156.021.212	28	التزامات أخرى
38.179.254	31.705.304	29	مخصصات أخرى
9.524.897.847	11.121.585.701		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية:
1.750.000.000	1.750.000.000	31	رأس المال المدفوع
130.340.898	400.334.800	1/31	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال
-	45.078.226		فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقروض المساند
171.803.832	187.140.644	32	احتياطات
(1.683.495.115)	(2.055.316.260)	4/32	خسائر مرحلة
368.649.615	327.237.410		
1.023.675	1.912.423		حقوق الأقلية
369.673.290	329.149.833		إجمالي حقوق الملكية
9.894.571.137	11.450.735.534		إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية
507.382.240	459.962.125	34	التزامات عرضية وارتباطات

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

محمد علوي تيمور
رئيس مجلس الإدارة

نيفين إبراهيم محمود لطفي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

مايكل موري
رئيس القطاعات المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل المجمعة الدورية

عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 30 سبتمبر 2010

المعدلة	2010/9/30	إيضاح	
2009/9/30	جنيه مصري		
جنيه مصري			
346.307.155	357.245.336	5	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(372.331.473)	(298.691.542)	5	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
103.370.876	83.491.272	5	المبيعات
77.346.558	142.045.066		صافى الدخل من العائد
42.471.612	50.607.458	6	إيرادات الأتعاب والعمولات
(756.732)	(487.889)	6	مصرفات الأتعاب والعمولات
(54.861.884)	(51.349.723)	6	تكلفة المبيعات
(13.147.004)	(1.230.154)		صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
2.718.284	2.685.719		توزيعات أرباح
4.211.671	8.740.393	7	صافى دخل المتاجرة
(142.743.303)	(199.926.744)	8	مصرفات إدارية
66.264.235	(111.006.505)	9	(مصرفات) / إيرادات تشغيل أخرى
(471.157.216)	(367.049.000)	10	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(25.260.299)	(1.100.409)		النصيب فى نتائج أعمال شركات شقيقة
28.276.899	2.308.304	3/18	أرباح استثمارات مالية
(473.490.175)	(524.533.330)		خسائر الفترة قبل الضرائب
42.821.208	160.983.012	11	ضرائب الدخل
(430.668.967)	(363.550.318)		صافى خسائر الفترة
			يوزع كالتالى:
1.065.324	888.748		نصيب حقوق الأقلية
(431.734.291)	(364.439.066)		نصيب المساهمين فى البنك
(430.668.967)	(363.550.318)		
(2.87)	(2.08)	12	نصيب السهم فى صافى خسائر الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 30 سبتمبر 2010

القيمة بالجنيه المصري											
الإجمالي	حقوق الأقلية	الإجمالي	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	خسائر مرحلة	احتياطات						
					احتياطي المخاطر البنكية العام	القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	خاص	عام	قانوني	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال
526.269.974	-	526.269.974	-	(1.067.570.940)	-	23.707.127	17.165.099	30.090.501	22.878.187	-	1.500.000.000
(165.841.890)	(263.223)	(165.578.667)	-	(165.578.667)	-	-	-	-	-	-	-
113.987.389	-	113.987.389	-	56.914.889	47.980.500	-	9.092.000	-	-	-	-
474.415.473	(263.223)	474.678.696	-	(1.176.234.718)	47.980.500	23.707.127	26.257.099	30.090.501	22.878.187	-	1.500.000.000
6.181.045	-	6.181.045	-	-	-	-	6.181.045	-	-	-	-
-	-	-	-	(5.970.750)	5.970.750	-	-	-	-	-	-
1.065.324	1.065.324	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(431.734.292)	-	(431.734.292)	-	(431.734.292)	-	-	-	-	-	-	-
97.086.706	-	97.086.706	-	-	-	97.086.706	-	-	-	-	-
250.000.000	-	250.000.000	-	-	-	-	-	-	-	250.000.000	-
397.014.256	802.101	396.212.155	-	(1.613.939.760)	53.951.250	120.793.833	26.257.099	36.271.546	22.878.187	250.000.000	1.500.000.000
الرصيد في 30 سبتمبر 2009 المعدل											
462.161.964	1.023.675	461.138.289	-	(1.535.666.196)	-	40.148.754	17.165.099	36.271.546	22.878.187	130.340.899	1.750.000.000
(155.868.779)	-	(155.868.779)	-	(155.868.779)	-	-	-	-	-	-	-
63.380.106	-	63.380.106	-	8.039.856	46.248.250	-	9.092.000	-	-	-	-
369.673.291	1.023.675	368.649.616	-	(1.683.495.119)	46.248.250	40.148.754	26.257.099	36.271.546	22.878.187	130.340.899	1.750.000.000
(364.439.066)	-	(364.439.066)	-	(364.439.066)	-	-	-	-	-	-	-
888.748	888.748	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(9.414.357)	9.414.357	-	-	-	-	-	-
6.250.000	-	6.250.000	-	-	-	-	-	6.250.000	-	-	-
(327.549)	-	(327.549)	-	-	-	(327.549)	-	-	-	-	-
269.993.901	-	269.993.901	-	-	-	-	-	-	-	269.993.901	-
47.110.508	-	47.110.508	47.110.508	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(2.032.282)	2.032.282	-	-	-	-	-	-	-
329.149.833	1.912.423	327.237.410	45.078.226	(2.055.316.260)	55.662.607	39.821.205	26.257.099	42.521.546	22.878.187	400.334.800	1.750.000.000
الرصيد في 30 سبتمبر 2010											

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية

عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 30 سبتمبر 2010

2009/9/30 جنيه مصري	2010/9/30 جنيه مصري	
(473,490,175)	(524,533,330)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
20,308,678	28,454,313	صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
1,838,872	5,953,123	تعديلات لتسوية خسائر الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
471,157,216	367,049,000	إهلاك واستهلاك
104,741,991	65,938,483	إستهلاك أصول غير ملموسة
(95,800)	(416,762)	عبء اضمحلال عن خسائر الإنتمان
(140,627,227)	(68,972,833)	عبء المخصصات الأخرى
-	(6,240,833)	فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
-	24,043	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
55,000	(1,045,500)	مخصصات انتفى الغرض منها
445,905	(513,171)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية بخلاف مخصص القروض
9,095	-	فروق تقييم استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالعملة الأجنبية
(1,437,000)	(240,750)	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع بالعملة الأجنبية
(191,465,792)	(7,308,440)	خسائر الإضمحلال استثمارات في شركات شقيقة
2,029,447	11,172,719	رد الإضمحلال عن خسائر استثمارات مالية محتفظ حتى تاريخ الإستحقاق
8,000	(1,440,078)	أرباح بيع أصول ثابتة
(10,221,000)	(2,308,304)	خسائر بيع أصول ألت ملكيتها للبنك
(18,056,738)	-	أرباح بيع أصول مالية بغرض المتاجرة
-	2,032,282	أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع وأذون خزانة
25,260,299	1,100,409	تكاليف القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي
(2,718,284)	(2,685,719)	النصيب في نتائج أعمال شركات شقيقة
(212,257,513)	(133,981,348)	توزيعات أرباح
		(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات:
1,334,244,396	564,898,806	ودائع لدى البنوك
(206,932,336)	(68,778,698)	أذون خزانة
37,817	(242,168,955)	أصول مالية بغرض المتاجرة
(280,016,333)	(742,936,295)	قروض للعملاء وتسهيلات
245,239	837,120	المخزون
(43,960,807)	25,831,445	أصول أخرى
(741,339)	123,175,074	أرصدة مستحقة للبنوك
(39,208,955)	1,258,240,234	ودائع العملاء
94,876,373	53,007,407	التزامات أخرى
(9,566,992)	(17,441,298)	ضرائب الدخل المسددة
636,719,550	820,683,492	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
(1,086,370,000)	(383,629,335)	مشتريات استثمارات متاحة للبيع
974,927,000	190,852,524	متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع وأذون خزانة
(11,144,208)	(100,380,447)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد تجهيز الفروع
(2,789,506)	(9,349,661)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
214,699,271	8,026,881	متحصلات من بيع أصول ثابتة
(1,370,955)	(1,485,756)	مشروعات تحت التنفيذ
3,922,837	3,295,610	استثمارات في شركات شقيقة
(148,228,000)	-	مدفوعات لشراء استثمارات مالية في شركات شقيقة
2,718,284	2,685,719	توزيعات أرباح
(53,635,277)	(289,984,465)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
250,000,000	269,993,901	المدفوع تحت حساب زيادة رأس المال
(316,440)	187,560,689	الزيادة (النقص) في القروض الأخرى
-	6,250,000	مصاريف الإصدار المحصلة
249,683,560	463,804,590	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
832,767,833	994,503,617	صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
511,820,087	423,822,156	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
1,344,587,920	1,418,325,773	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:
1,325,073,993	1,368,053,811	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
1,527,090,679	3,061,171,673	أرصدة لدى البنوك
1,135,875,000	1,037,351,765	أذون خزانة
(1,507,576,752)	(3,010,899,711)	ودائع لدى البنوك
(1,135,875,000)	(1,037,351,765)	أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
1,344,587,920	1,418,325,773	النقدية وما في حكمها

(33)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية..

1- معلومات عامة

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 69 فرعاً ومندوبية ووكالة ويوظف أكثر من 1.969 موظفاً في تاريخ الميزانية.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 و لائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة 5 شارع البورصة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية في 3 سبتمبر 2007 تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

اعتمد مجلس إدارة البنك القوائم المالية المستقلة الدورية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2010 بتاريخ 7 نوفمبر 2010

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية المجمعة وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2009 باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام 2006 وتعديلاتها. وعند إعداد القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2010، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008.

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير 2010:

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك، وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة 2009 حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى.
- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية.
- تم تجميع جميع المنشآت التي يسيطر عليها البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بغض النظر عن نشاط تلك المنشآت التابعة. فيما سبق، لم يكن يتم تجميع المنشآت التي لا تعمل في الأنشطة المصرفية أو المالية. وعلى مستخدمي القوائم المالية المستقلة قراءة القوائم المالية المجمعة للبنك، كما في وعن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2010، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- قام البنك في القوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية على الشركات الشقيقة بدلاً من طريقة التكلفة. ولغرض تطبيق طريقة حقوق الملكية، قام البنك بمقارنة تكلفة الاقتناء مع القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستثمر فيها في تاريخ الاقتناء وتحديد الفرق على أنه شهرة. وفي الحالات التي لم تتوافر فيها القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستثمر فيها في تاريخ الاقتناء، فقد تم اعتبار القيمة الدفترية لصافي الأصول تساوى قيمتها العادلة وتحديد الشهرة على هذا الأساس. بعد ذلك، تم أخذ التغيرات في حقوق الملكية للشركة الشقيقة اللاحقة لتاريخ الاقتناء لتعديل القيمة الدفترية في الميزانية. وقد ترتب على ذلك تعديل الخسائر المرحلة في أول يناير 2009 وقد استمر البنك في استخدام طريقة التكلفة للمحاسبة عن الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة.
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف.
- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.
- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً منه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقاً للطريقة المتبعة سابقاً عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية. وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات وهي لم تختلف جوهرياً عن معدل العائد الأسمى من أول يناير 2009 . ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتنائها أو إصدارها في أو بعد أول يناير 2009.
- قام البنك بدراسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من تطبيق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.

(ب) مبدأ محاسبي هام

على الرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك قد بلغت نحو 2.055 مليار جنيه مصري (اثنين مليار خمسة وخمسون مليون جنيه مصري) بما يزيد عن نصف قيمة رأس المال المدفوع ووجود عجز في مخصص القروض بنحو مبلغ 1.3 مليار جنيه مصري ومخصص الضرائب بنحو مبلغ 147 مليون جنيه مصري فقد أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية بناء على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك بما في ذلك زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 2 مليار جنيه مصري(إيضاح31) ، وقد تم موافقة الجمعية العامة الغير العادية المنعقدة في 3 مايو 2010 على استمرار البنك.

(ج) أسس التجميع

ج/1 الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك المجموعة القدرة علي التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى. ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى المجموعة. كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة. وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

• المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ج/2 الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب المجموعة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المجموعة في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساوى نصيب المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة ، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة ، لا تقوم المجموعة بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزمت المجموعة بذلك أو تكبدت مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة الشركة في الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلاً على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. وتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

- المخزون

يتم تقييم المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما اقل، تمثل التكلفة جميع المصروفات المتكبدة على كل منتج حتى وصوله إلى موقعه أو شكله الحالي على النحو التالي:

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

- المواد الخام ومواد التعبئة وقطع غيار ووقود وزيوت.
- تكلفة الشراء على أساس المتوسط المتحرك.
- الإنتاج غير التام والإنتاج التام .
- تكلفة التصنيع والعمالة المباشرة بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة على أساس معدل النشاط العادي.

وتحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس سعر البيع التقديري ناقصاً أية تكاليف إضافية متوقعة حتى إتمام البيع ، ويتم عمل مخصص للفرق وللأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة كلما كان ذلك مناسباً.

- المشروعات تحت التنفيذ

يتم تسجيل المبالغ التي يتم تكبدها لاقتناء أصول ثابتة كمشروعات تحت التنفيذ حتى يتم الانتهاء من الإنفاق على الأصل ويصبح صالحاً للاستخدام ويتم تحويله إلى بند الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاكه في نفس التاريخ.

د - ترجمة العملات الأجنبية:

1/د عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

2/د المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - الأصول المالية:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي.

هـ 1/ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

هـ 2/ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

3/هـ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

4/هـ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

1 - في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2 - في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ز- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخص والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ح - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2/ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي لأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

- ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تاب

- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.
- ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ط - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ي - اضمحلال الأصول المالية:

ي/1 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أو لا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة. ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الانتماء المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

ي/2 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ك - الأصول غير الملموسة:

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ل - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

المباني	20 سنة
الديكورات والتجهيزات	20 سنة
نظم آلية متكاملة ومعدات	5 سنوات
وسائل نقل وانتقال	5 سنوات
أثاث وتركيبات	10 سنوات
معدات أخرى	8 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

م - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ن - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

ن/1 - الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ن/2 التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن الفترة. ويرحل في الميزانية الفرق بين إيرادات الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها، وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيرادات الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

س - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأدوات الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

ع - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية- تابع

ف - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ص - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ش - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ق - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

3 - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

1/أ قياس خطر الائتمان:

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3).

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

2/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق بينود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

3/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/4).

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

30 سبتمبر 2010		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
1.79 %	26.03 %	ديون جيدة
0.24 %	5.84 %	المتابعة العادية
0.02 %	0.89 %	المتابعة الخاصة
97.95 %	67.24 %	ديون غير منتظمة
100.00 %	100.00 %	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/4 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/1، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة.

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (2/32) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:
(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

أ/ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

2009/12/ 31	2010/9/ 30	
1,001,125	1,085,400	البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
		أذون الخزانة
		قروض وتسهيلات للعملاء:
		قروض لأفراد :
4,491	4,034	- بطاقات ائتمان
758,798	1,335,015	- قروض شخصية
40,853	23,046	- حسابات جارية مدينة
		قروض لمؤسسات:
45,148	305,288	- حسابات جارية مدينة
5,267,522	5,114,512	- قروض مباشرة
100,984	212,945	- قروض مشتركة
		استثمارات مالية:
449,248	895,946	- أدوات دين
7,668,169	8,976,186	الإجمالي

2009/12/31	2010/9/30	
96,112	122,915	البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
198,647	86,939	اعتمادات مستندية
741	4,716	خطابات ضمان
211,882	245,392	أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين
507,382	459,962	كفالات بنوك
		الإجمالي

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في آخر 30 سبتمبر 2010 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات، بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية،

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 77,92 % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 9,98 %.

وتتق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- 32,54 % من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي،
- 26,75 % من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال،
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 4,655 مليون جنيه مصري، وجد اضمحلال في أقل من 66,55 % من إجمالي المحفظة.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصة عند منح قروض وتسهيلات خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2010،
- أكثر من 97,3 % من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

6 / 1/3 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

2009/12/31	2010/9/30	
1,008,199	1,871,336	قروض وتسهيلات للعملاء
471,436	468,434	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
4,738,161	4,655,070	متأخرات ليست محل اضمحلال
6,217,796	6,994,840	محل اضمحلال
		الإجمالي
(2,105,738)	(2,476,496)	يخصم:
(528,804)	(473,969)	مخصص خسائر الاضمحلال
(265,167)	(348,190)	عوائد مجنبة
3,318,087	3,696,185	عوائد محصلة مقدماً
		الصافي

القروض والتسهيلات للعملاء

القيمة بالآلاف جنيه مصري

30 سبتمبر 2010

إجمالي القروض والتسهيلات للعلماء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض أخرى	قروض مشتركة	حسابات جارية مدينة وقروض مباشرة	قروض شخصية وحسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	
1,871,336	-	212,945	350,914	1,304,454	3,023	جيدة
404,974	-	-	362,198	42,417	359	المتابعة العادية
63,460	-	-	51,618	11,190	652	المتابعة الخاصة
4,655,070	-	-	4,655,070	-	-	غير منتظمة
6,994,840	-	212,945	5,419,800	1,358,061	4,034	الإجمالي

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل،

بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات 367,049 مليون جنيه مصري يمثل اضمحلال قروض منفردة ويتضمن (إيضاح 17) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء،

تم خلال الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2010 زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة 12.5 % مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك،

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

القيمة بالآلاف جنيه مصري

-	متأخرات حتى 30 يوماً
404,974	متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً
63,460	متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً
<u>468,434</u>	الإجمالي

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة، وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة،

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

• قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات 4.655 ألف جنيه مصري.

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

التقييم	أفراد	المؤسسات	الإجمالي
30 سبتمبر 2010			
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	<u>4,655,070</u>	<u>4,655,070</u>

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

القيمة بالآلاف جنيه مصري

7/1/3 استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية، بناء على تقييم دون المستوى والردىء وما يعادله،

30 سبتمبر 2010	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في أدوات دين	الإجمالي
-BBB	<u>1,085,400</u>	<u>895,946</u>	<u>1,933,298</u>

8/1/3 القطاعات الجغرافية

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

البيان	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	1,085,400	-	-	1,085,400
أصول مالية بغرض المتاجرة	244,430	-	-	244,430
استثمارات مالية في أدوات دين متاحة للبيع و محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	651,940	-	-	651,940
قروض وتسهيلات للعملاء:				
قروض لأفراد				
حسابات جارية مدينة	8,019	7,313	7,714	23,046
بطاقات ائتمانية	4,034	-	-	4,034
قروض شخصية	763,393	416,830	154,792	1,335,015
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	305,288	-	-	305,288
قروض مباشرة	5,110,930	3,286	296	5,114,512
قروض مشتركة	212,945	-	-	212,945
الإجمالي في نهاية الفترة الحالية	8,386,379	427,429	162,802	8,976,610
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	6,628,586	678,800	82,636	7,390,022

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

● القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق. وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال الفترة الحالية 3.318 ألف جنيه مصري مقابل 1.155 ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

• اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

ب/2 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر
لمحفظة المتاجرة

القيمة بالألف جنيه مصري			الفترة الحالية
3 أشهر حتى نهاية السنة الحالية	أعلى	متوسط	
أقل			
244.430	-	-	إجمالي القيمة عند خطر سعر العائد

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

3 أشهر حتى نهاية السنة الحالية			
أقل	أعلى	متوسط	
623.325	-	-	خطر سعر العائد (بالعملة المحلية)
28.615	-	-	خطر سعر العائد (بالعملة الأجنبية)
651.940	-	-	إجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتم حساب النتائج الثلاثة (متوسط، أعلى وأقل) السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق. ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

ب/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

(القيمة/المعادل بالآلاف جنيه مصري)

30 سبتمبر 2010	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	1,350,055	9,196	3,085	263	5,455	1,368,054
أرصدة لدى البنوك	2,500,059	352,721	139,757	57,236	11,399	3,061,172
أذون خزانة	1,085,400	-	-	-	-	1,085,400
قروض وتسهيلات للعملاء	6,313,356	681,121	364	-	-	6,994,841
استثمارات مالية:						
متاحة للبيع	663,537	39,198	-	-	-	702,735
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	6,447	28,473	-	-	-	34,920
استثمارات مالية في شركات شقيقة	104,507	-	-	-	-	104,507
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	244,430	-	-	-	-	244,430
إجمالي الأصول المالية	12,267,791	1,110,709	143,206	57,499	16,854	13,596,059
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	1,634	113,891	15,956	-	219	131,700
ودائع للعملاء	10,093,369	367,468	124,467	57,349	16,086	10,658,739
قروض أخرى	557	142,863	-	-	-	143,420
إجمالي الالتزامات المالية	10,095,560	624,222	140,423	57,349	16,305	10,933,859
صافي المركز المالي للميزانية	2,172,231	486,487	2,783	150	549	2,662,200

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ب/4 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار تقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

(القيمة بالآلاف جنيه مصري) الإجمالي بدون عائد		أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	
							30 سبتمبر 2010
							الأصول المالية
1,368,054	733	-	973	-	-	1,366,348	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
3,061,172	-	-	-	1,057	4,061	3,056,054	أرصدة لدى البنوك
1,085,400	-	-	-	754,660	57,600	273,140	أذون خزانة
6,994,841	4,948,942		1,680,453	175,307	2,271	187,868	قروض وتسهيلات للعملاء
		-					استثمارات مالية:
702,735	-	-	442,261	80,585	-	179,889	متاحة للبيع
34,920	-	-	34,920	-	-	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
244,430	-	-	-	244,430	-	-	أصول مالية بغرض المتاجرة
104,507	104,507	-	-	-	-	-	أصول مالية أخرى
<u>13,596,059</u>	<u>5,054,182</u>	<u>-</u>	<u>2,158,607</u>	<u>1,256,039</u>	<u>63,932</u>	<u>5,063,299</u>	إجمالي الأصول المالية
							الالتزامات المالية
131,700	-	-	-	-	113,882	17,818	أرصدة مستحقة للبنوك
10,658,739	-	-	5,329,272	1,146,614	952,913	3,229,940	ودائع العملاء
143,420	-	142,863	557	-	-	-	التزامات مالية أخرى
-							قروض أخرى
<u>10,933,859</u>	<u>-</u>	<u>142,863</u>	<u>5,329,829</u>	<u>1,146,614</u>	<u>1,066,795</u>	<u>3,247,758</u>	إجمالي الالتزامات المالية

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ج - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% موزونة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين الفترة/السنة:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009 /12/31	2010 /9/30	
		رأس المال
		(الشريحة الأولى) رأس المال الأساسي
1,750,000	1,750,000	أسهم رأس المال
36 271	36,272	الاحتياطي العام
17 165	17,165	احتياطي خاص
22,878	22,878	الاحتياطي القانوني
-	45,079	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
130,341	406,585	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال
(1,683,495)	(2,047,934)	الخسائر المرحلة
273,160	230,045	
		إجمالي رأس المال الأساسي
		(الشريحة الثانية) رأس المال المساند
-	138,245	القرض المساند
		45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات
		المالية المتاحة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات
		تابعة وشقيقة
49,817	31,262	
49,817	169,507	إجمالي رأس المال المساند
322,977	399,552	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :
4,733,160	4,938,745	الأصول داخل الميزانية
136,914	189,626	الالتزامات العرضية
4,870,074	5,128,371	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
%6,63	7.79%	معييار كفاية رأس المال (%)

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبر.

ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

ج - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

(5) صافي الدخل من العائد

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)
2009/9/30 2010/9/30

106.822	144.673
114.894	114.924
124.591	97.648
<u>346.307</u>	<u>357.245</u>

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:

قروض وتسهيلات للعملاء

أذون وسندات خزانة

ودائع وحسابات جارية

الإجمالي

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:

ودائع وحسابات جارية:

للبنوك

للعلماء

الإجمالي

المبيعات

الصافي

(592)	(3.192)
(371.739)	(295.499)
(372.331)	(298.691)
103.371	83.491
<u>77.347</u>	<u>142.045</u>

(6) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

2009/9/30 2010/9/30

23.732	3.088
5.912	12.360
394	5.225
12.434	29.934
<u>42.472</u>	<u>50.607</u>

إيرادات الأتعاب والعمولات:

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب خدمات تمويل المؤسسات

أتعاب أعمال الأمانة والحفظ

أتعاب أخرى

الإجمالي

مصروفات الأتعاب والعمولات:

أتعاب أخرى مدفوعة

الإجمالي

تكلفة المبيعات

الصافي

(757)	(488)
(757)	(488)
(54.862)	(51.350)
<u>(13.147)</u>	<u>(1.231)</u>

(7) صافي دخل المتاجرة

2009/9/30 2010/9/30

4,124	6,884
-	397
-	1,440
96	19
(8)	-
<u>4,212</u>	<u>8,740</u>

- عمليات النقد الأجنبي

أرباح التعامل في العملات الأجنبية

- فروق تقييم أدوات دين بغرض المتاجرة

- أرباح بيع أدوات دين بغرض المتاجرة

- فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بغرض المتاجرة

- خسائر بيع أدوات حقوق ملكية بغرض المتاجرة

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

(8) مصروفات إدارية

2009/9/30	2010/9/30	تكلفة العاملين
(75,927)	(116,486)	أجور ومرتبات
(5,059)	(4,591)	تأمينات اجتماعية
(5,486)	(21,867)	إهلاك واستهلاك
(56,271)	(56,983)	مصروفات إدارية أخرى
<u>(142,743)</u>	<u>(199,927)</u>	إجمالي مصروفات إدارية

(9) (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى

2009/9/30	2010/9/30	أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح 36)
194,792	-	خسائر بيع أصول ألت ملكيتها للبنك
(2,029)	(11,173)	أرباح بيع أصول ثابتة
(3,326)	6,752	عوائد بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
6,799	5,051	تكلفة برامج
(1,069)	(1,138)	إيجار
(38,709)	(53,685)	تكاليف معاش مبكر
-	(8,118)	(عبء) رد مخصصات أخرى
(93,175)	(59,698)	أخرى
2,981	11,002	إجمالي (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى
<u>66,264</u>	<u>(111,007)</u>	

(10) (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان

2009/9/30	2010/9/30	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(472,276)	(375,000)	رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان على أساس المجموعة لمحفضة الائتمان
1,119	7,951	قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح 17)
<u>(471,157)</u>	<u>(367,049)</u>	

(11) ضرائب الدخل

2009/9/30	2010/9/30	ضرائب الدخل (*)
(9,567)	(17,441)	إيراد الضرائب المؤجلة (**)
52,388	178,424	
<u>42,821</u>	<u>160,983</u>	

(*) تتمثل ضرائب الدخل في الضرائب عن عائد أدون وسندات الخزنة.
(**) تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح 29)

(12) نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي الخسائر الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

2009/9/30	2010/9/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(431.734.291)	(364.439.066)	صافي خسائر الفترة (1)
150.000.000	175.000.000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (2)
(2.87)	(2.08)	نصيب السهم في الخسارة (1 : 2)

(13) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)		
2009/12/31	2010/9/30	
118.858	146.594	نقدية
223.863	1.221.460	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
342.721	1.368.054	الإجمالي

(14) أرصدة لدى البنوك

2009/12/31	2010/9/30	
52.066	34.969	حسابات جارية
3.575.798	3.026.203	ودائع
3.627.864	3.061.172	الإجمالي
		موزع إلي:
2.009.610	2.555.857	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
1.517.939	229.240	بنوك محلية
100.315	276.075	بنوك خارجية
3.627.864	3.061.172	الإجمالي
		موزع إلي:
52.066	34.969	أرصدة بدون عائد
3.575.798	3.026.203	أرصدة ذات عائد ثابت
3.627.864	3.061.172	الإجمالي

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

(15) أدون الخزانة

2009/12/31	2010/9/30	
-	-	أدون خزانة استحقاق 91 يوما
621.750	92.450	أدون خزانة استحقاق 182 يوما
241.750	352.575	أدون خزانة استحقاق 274 يوما
137.625	640.375	أدون خزانة استحقاق 364 يوما
1.001.125	1.085.400	الإجمالي
(32.552)	(48.048)	يخصم: عوائد لم تستحق بعد
968.573	1.037.352	الصافي

(16) أصول مالية بغرض المتاجرة

2009/12/31	2010/9/30	
404.250	244.430	أدوات دين سندات حكومية

(17) قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)

2009/12/31	2010/9/30	
40.853	23.046	أفراد
4.491	4.034	حسابات جارية مدينة
758.798	1.335.015	بطاقات ائتمان
804.142	1.362.095	قروض شخصية
		الإجمالي (1)
45.148	305.288	مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
5.267.522	5.114.512	حسابات جارية مدينة
100.984	212.945	قروض مباشرة
5.413.654	5.632.745	قروض مشتركة
6.217.796	6.994.840	الإجمالي (2)
(2.105.738)	(2.476.496)	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)
(528.804)	(348.189)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
(265.167)	(473.969)	العوائد المجنبية
3.318.087	3.696.186	عائد محصل مقدماً
3.318.087	3.696.186	الصافي يوزع كالتالي:
		أرصدة غير متداولة

17 قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال) - تابع

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

ويوزع كالتالي:

2009/12/31	2010/9/30	
2.289.648	2.054.734	قروض وتسهيلات للعملاء
1.028.439	1.641.451	تمويل إسلامي للعملاء
<u>3.318.087</u>	<u>3.696.185</u>	

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

2009/12/31	2010/9/30	
1.545.932	2.105.738	الرصيد أول الفترة المالية
595.737	367.049	عبء الاضمحلال خلال الفترة
66	289	متحصلات من ديون سبق إعدامها
(34.252)	(6.501)	المستخدم من المخصص خلال الفترة
(1.745)	9.921	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
<u>2.105.738</u>	<u>2.476.496</u>	الرصيد في آخر الفترة المالية

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً لأنواع:

أفراد			30 سبتمبر 2010
بطاقات انتمان	قروض شخصية	الإجمالي	الرصيد أول الفترة المالية
835	11.688	12.523	عبء الاضمحلال خلال الفترة
66	8.371	8.437	متحصلات من ديون سبق إعدامها
-	5	5	المستخدم من المخصص خلال الفترة
-	(2.143)	(2.143)	
<u>901</u>	<u>17.921</u>	<u>18.822</u>	

مؤسسات			
قروض مباشرة	الإجمالي		الرصيد أول الفترة المالية
2.093.215	2.093.215		عبء الاضمحلال خلال الفترة
358.612	358.612		متحصلات من ديون سبق إعدامها
284	284		المستخدم من المخصص خلال الفترة
(4.358)	(4.358)		فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
9.921	9.921		الرصيد في آخر الفترة المالية
<u>2.457.674</u>	<u>2.457.674</u>		

17) قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال) - تابع

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

<u>أفراد</u>			2009/12/31
بطاقات انتمان	قروض شخصية	الإجمالي	الرصيد أول السنة المالية
438	7.994	8.432	عبء الاضمحلال خلال السنة
396	4.020	4.416	متحصلات من ديون سبق إعدامها
-	66	66	المستخدم من المخصص خلال السنة
-	(392)	(392)	الرصيد في آخر السنة المالية
834	11.688	12.522	

<u>مؤسسات</u>		الرصيد أول السنة المالية
قروض مباشرة	الإجمالي	عبء الاضمحلال خلال الفترة
1.537.500	1.537.500	المستخدم من المخصص خلال الفترة
591.320	591.320	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
(33.860)	(33.860)	الرصيد في آخر السنة المالية
(1.744)	(1.744)	
2.093.216	2.093.216	

توالي إدارة البنك تدعيم مخصص خسائر الاضمحلال حتى عام 2012 للعمل على تغطية خسائر الاضمحلال البالغ 1,3 مليار جنيه مصري كما في 30 سبتمبر 2010 (31 ديسمبر 2009 : 1.7 مليار جنيه مصري) وفقاً للاتفاق مع البنك المركزي المصري والذي يلزم البنك بتدعيم مخصص خسائر الاضمحلال بما لا يقل عن 500 مليون جنيه مصري سنوياً والتي تنتهي خلال عام 2012.

18) استثمارات مالية

2009/12/31	2010/9/30	1/18) استثمارات مالية متاحة للبيع
		أدوات دين – بالقيمة العادلة:
421.678	623.325	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
-	-	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة
83.226	37.663	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
2.560	41.747	- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
507.464	702.735	مجموع استثمارات مالية متاحة للبيع (1)

18 (استثمارات مالية - تابع

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

**2/18) استثمارات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة:**

27.570	28.615
6.064	6.305
<u>33.634</u>	<u>34.920</u>
541.098	737.655

مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق الاستثمار - صندوق سنابل الإسلامي (*)

مجموع استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)

إجمالي استثمارات مالية (2+1)

مصنفة كما يلي:

538.538	689.460
2.560	48.195
541.098	737.655

أرصدة متداولة في سوق الأوراق المالية

أرصدة غير متداولة في سوق الأوراق المالية

من حيث دورية العائد:

أدوات دين ذات عائد ثابت

أدوات دين ذات عائ متغير

أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير

541.098	737.655
---------	---------

الفترة الحالية

استثمارات مالية متاحة للبيع

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الإجمالي

541.098	33.634	507.464
383.629	-	383.629
(188.544)	-	(188.544)
1.559	1.045	514
(328)	-	(328)
<u>241</u>	<u>241</u>	<u></u>
<u><u>737.655</u></u>	<u><u>34.920</u></u>	<u><u>702.735</u></u>

الرصيد في 1 يناير 2010

إضافات

استبعادات (بیع / استرداد)

فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية

صافي التغير في القيمة العادلة

رد مخصص الإضمحلال

الرصيد في 30 سبتمبر 2010

سنة المقارنة

استثمارات مالية متاحة للبيع

استثمارات مالية
احتفظ بها حتى
تاريخ الاستحقاق

الإجمالي

382.555	32.880	349.675
1.088.643	-	1.088.643
18.840	-	18.840
(965.684)	(60)	(965.624)
(654)	(142)	(512)
16.442	-	16.442
956	956	-
<u>541.098</u>	<u>33.634</u>	<u>507.464</u>

الرصيد في 1 يناير 2009

إضافات

محول من استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة

استبعادات (بیع / استرداد)

فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية

صافي التغير في القيمة العادلة

رد مخصص الاضمحلال

الرصيد في 31 ديسمبر 2009

(3/18) أرباح الاستثمارات المالية

2009/9/30	2010/9/30	
10,221	15	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
-	2,293	أرباح بيع أدون خزانة
18,065	-	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
(9)	-	خسائر اضمحلال استثمارات في شركات شقيقة
<u>28,277</u>	<u>2,308</u>	إجمالي أرباح الاستثمارات المالية

صناديق الاستثمار (سنايل) *

تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك في صندوق استثمار سنايل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة برايم للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد الوثائق 2.527.744 وثيقة بقيمة اسمية أجمالية 252.774.400 جنيه مصري وبلغ نصيب البنك منها عدد 75 ألف وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري وبلغت تكلفة الاقتناء 7.635 ألف جنيه مصري.

(19) استثمارات مالية في شركات شقيقة

2009 /12/31	2010/9/30			
نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	
%		%		
40.29%	18.968	%40.29	19.606	مساهمات في شركات شقيقة
39.91%	24.970	%39.91	23.557	الوطنية للتجارة و التنمية (انتاد)
39.95%	46.710	%39.95	42.733	شركة أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة و التنمية
40.00%	1.950	%40.00	1.950	شركة القاهرة للاستثمار و الأوراق المالية
24.75%	501	%24.75	501	شركة الوجه القبلي للمقاولات و أعمال البناء
9.39%	5.252	%9.39	5.252	الشرقية الوطنية للتجارة و التنمية
32.00%	1.453	%32.00	1.356	شركة أدليس للتأجير التمويلي
20.00%	1.024	%20.00	1.024	شركة القاهرة الوطنية للسجلات و تداول الأوراق المالية
9.04%	2.559	%9.04	2.392	شركة الوجه البحري للمقاولات و أعمال البناء
20.00%	10.000	%20.00	10.620	شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
	113.387		108.991	شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي
	(4.484)		(4.484)	إجمالي الشركات الشقيقة
	108.903		104.507	يخصم : خسائر الاضمحلال
				استثمارات مالية في شركات شقيقة بالصافي

(20) أصول غير ملموسة

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/12/31	2010/9/30
-	1.363
4.551	9.346
(3.188)	(5.953)
1.363	4.756

البرمجيات

صافى القيمة الدفترية في 1 يناير 2010

إضافات

الاستهلاك خلال الفترة

صافى القيمة الدفترية في 30 يونيو 2010

(21) أصول أخرى

2009/12/31	2010/9/30
37.935	46.493
3.842	11.274
72.082	54.061
92.035	72.935
137.706	124.322
815	1.671
65.250	59.696
409.665	370.452

إيرادات مستحقة

مصروفات مقدمة

مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح 36)

دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة

أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الاضمحلال)

التأمينات والعهد

أرصدة مدينة أخرى

(22) المخزون

2009/12/31	2010/9/30
3.223	4.579
12.668	12.708
548	596
1.446	1.808
148	148
8.522	5.893
146	-
26.701	25.732
(1.807)	(1.675)
24.894	24.057

خامات

قطع الغيار

مواد تعبئة وتغليف

وقود وزيوت ومهمات

إنتاج تحت التشغيل

إنتاج تام

بضائع بالطريق

الإجمالي

الانخفاض في قيمة المخزون

الصافي

(23) مشروعات تحت التنفيذ

2009/12/31	2010/9/30
3.253	2.981
4.092	2.901
(4.069)	(1.415)
(295)	-
2.981	4.467

الرصيد في بداية الفترة / السنة

الإضافات

المحول إلى الأصول الثابتة

المستهلك كمصروف

الرصيد في نهاية الفترة / السنة

(24) أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية
30 سبتمبر 2010

• الفترة الحالية

أراضي ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي	
رصيد الفترة المالية الحالية				
78.122	134.716	24.320	237.158	صافي القيمة الدفترية في 1 يناير 2010
512	5.693	94.176	100.381	إضافات
(719)	-	-	(719)	استبعادات
(2.240)	(11.501)	(14.714)	(28.455)	تكلفة الإهلاك
<u>75.675</u>	<u>128.908</u>	<u>103.782</u>	<u>308.365</u>	صافي القيمة الدفترية في 30 سبتمبر 2010
الرصيد في آخر الفترة المالية الحالية				
109.163	295.032	224.611	628.806	التكلفة
(33.488)	(166.124)	(120.829)	(320.441)	مجمع الإهلاك
<u>75.675</u>	<u>128.908</u>	<u>103.782</u>	<u>308.365</u>	صافي القيمة الدفترية في 30 سبتمبر 2010

- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ **10.3** مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

• سنة المقارنة

أراضي ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي	
رصيد السنة المالية الحالية				
100.237	146.125	20.878	267.240	صافي القيمة الدفترية 1 يناير 2009
143	10.319	9.808	20.270	إضافات
(19.199)	(5.580)	(667)	(25.446)	استبعادات
(3.058)	(16.149)	(5.700)	(24.907)	تكلفة الإهلاك
<u>78.123</u>	<u>134.715</u>	<u>24.319</u>	<u>237.157</u>	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009
الرصيد في آخر السنة المالية الحالية				
109.371	289.339	130.435	529.145	التكلفة
(31.248)	(154.624)	(106.116)	(291.988)	مجمع الإهلاك
<u>78.123</u>	<u>134.715</u>	<u>24.319</u>	<u>237.157</u>	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009

(25) أرصدة مستحقة للبنوك

2009/12/31	2010/9/30	
-	74.755	بنوك خارجية
8.525	56.945	بنوك محلية
<u>8.525</u>	<u>131.700</u>	الإجمالي

(26) ودائع العملاء

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/12/31	2010/9/30
2.804.606	2.811.259
1.770.596	2.729.178
1.573.296	2.133.272
3.050.685	2.895.229
172.281	89.801
9.371.464	10.658.739
8.477.700	4.589.958
893.765	6.068.781
9.371.465	10.658.739
2.990.576	2.088.792
4.802.592	8.569.947
1.578.296	-
9.371.464	10.658.739
7.793.168	8.525.467
1.578.296	2.133.272
9.371.464	10.658.739

ودائع تحت الطلب

ودائع لأجل وبإخطار

شهادات ادخار وإيداع

ودائع توفير

ودائع أخرى

الإجمالي

مصنفة كما يلي:

ودائع مؤسسات

ودائع أفراد

الإجمالي

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد متغير

أرصدة ذات عائد ثابت

الإجمالي

مصنفة كما يلي:

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الإجمالي

(27) قروض أخرى

2009/12/ 31	2010/9/30	معدل العائد
938	557	% .800
-	142.863	%5.83
938	143.420	

عقد قرض الصندوق الاجتماعي

القرض المساند (*)

الإجمالي

(*) القرض المساند

2009/12/ 31	2010/9/30
-	187.942
-	(47.111)
-	2.032
-	142.863

القيمة الاسمية للقرض المساند

فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند

تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي

الرصيد

يمثل القرض المساند بمبلغ 33 مليون دولار أمريكي ممنوح من بنك أبو ظبي الإسلامي- الإمارات بموجب اتفاقية إطارية للوكالة بالاستثمار لمدة خمس سنوات تبدأ في 30 يونيو 2010 ويترتب عليه ربحا متوقعا بنسبة 0.125% سنويا من مبلغ الاستثمار و ربح متوقع يساوي (LIBOR) للدولار الأمريكي لأي فترة تمديد بعد خمس سنوات.

قام البنك بتسجيل القرض بالقيمة الحالية باستخدام سعر خصم 5.83 % و تم إضافة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض في تاريخ الاتفاقية بمبلغ 47.110 ألف جنيه مصري إلى حقوق الملكية وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

(28) التزامات أخرى

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

2009/12/31	2010/9/30	
17.787	79.336	عوائد مستحقة
238	-	مبالغ محصلة بالزيادة من اكتتاب زيادة رأس المال
12.456	7.406	عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
7.971	7.351	مصروفات مستحقة
67.340	61.928	أرصدة دائنة متنوعة
<u>105.792</u>	<u>156.021</u>	

(29) مخصصات أخرى

حركة المخصصات الأخرى من 2010/1/1 إلى 2010/9/30

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

الإجمالي	مخصصات أخرى	مخصص التزامات عرضية	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات محتملة	
40.956	7.303	10.265	289	23.099	الرصيد في أول الفترة المالية
65.938	-	1.799	64.139	-	المحمل علي قائمة الدخل
(68.972)	-	-	(64.427)	(4.545)	المستخدم خلال الفترة
(6,241)	(6,241)	-	-	-	مخصصات أنتفى الغرض منها
24	-	24	-	-	فروق تقييم عملة أجنبية
<u>31.705</u>	<u>1.062</u>	<u>12.088</u>	<u>1</u>	<u>18.554</u>	الرصيد في 30 سبتمبر 2010

حركة المخصصات الأخرى من 2009/1/1 إلى 2009/12/31

الإجمالي	مخصصات أخرى	مخصص التزامات عرضية	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات محتملة	
79.940	-	7.090	52.146	20.704	الرصيد في أول السنة المالية
120.234	7.303	3.175	109.756	-	المحمل علي قائمة الدخل
(161.994)	-	-	(161.612)	(382)	المستخدم خلال العام
<u>38.180</u>	<u>7.303</u>	<u>10.265</u>	<u>290</u>	<u>20.322</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

- قام البنك في 2009/12/31 بإضافة مبلغ 7,3 مليون جنيه مصري إلى المخصصات الأخرى لتغطية بعض الفروق التي لم يتم تسويتها بعد والناجمة عن تفعيل نظام معلومات جديد خلال عام 2009 و قد تم تسوية مبلغ 6,2 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2010.

(30) ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20% عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2010 .

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

فيما يلي أرصدة و حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31	2010/9/30	
أصل (التزام)	أصل (التزام)	
(1.339)	(6,094)	الأصول الثابتة
13.263	5,856	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
-	94,794	العوائد المجنبية
298.937	394,729	الخسائر الضريبية المرحلة
<u>310.861</u>	<u>489,285</u>	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

31 ديسمبر 2009	30 سبتمبر 2010	
أصل (التزام)	أصل (التزام)	
-	310,861	الرصيد في بداية الفترة / السنة
310.861	178,424	إيراد الضرائب المؤجلة
<u>310.861</u>	<u>489,285</u>	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

(31) رأس المال

(1/31) رأس المال المصرح به

بلغ رأس المال المصرح به مبلغ 4 مليار جنيه مصري.

- قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 3 مايو 2010 الموافقة على زيادة رأسمال البنك المصرح به من 2 مليار جنيه مصري إلى 4 مليار جنيه مصري وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه الزيادة بالنظام الأساسي والسجل التجاري للبنك.

(2/31) رأس المال المصدر

بلغ رأس المال المصدر مبلغ 1.750.000.000 جنيه مصري يتمثل في عدد 175 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم.

(3/31) رأس المال المدفوع

بلغ رأس المال المدفوع في 30 سبتمبر 2010 مبلغ 1.750.000.000 جنيه مصري (31 ديسمبر 2009 : 1.750.000.000 جنيه مصري).

(4/31) مبالغ مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

قام المساهمون القدامى بالاكتتاب في زيادة رأس المال بمبلغ 250 مليون جنيه مصري حيث تم إقفال باب الاكتتاب الأول والثاني بتاريخ 13 مايو 2010 و 10 يونيو 2010 على التوالي وجاري استكمال الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الزيادة في السجل للتجاري للبنك.

- جاري زيادة رأس المال بمبلغ 300 مليون جنيه مصري وقد قام مصرف أبوظبي الإسلامي بإيداع مبلغ 150.334.800 جنيه مصري تمثل نصيبه في الإكتتاب في زيادة رأس المال بتاريخ 30 سبتمبر 2010

(32) الاحتياطيات والخسائر المرحلة

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31	2010/9/30
26.257	26,257
36.272	42,522
46.248	55,662
22.878	22,878
40.149	39,821
<u>171.804</u>	<u>187,140</u>

احتياطيات
احتياطي خاص
احتياطي العام
احتياطي المخاطر البنكية العام
احتياطي قانوني
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع
إجمالي الاحتياطيات في آخر السنة المالية

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي:

1- احتياطي خاص *

2009/12/31	2010/9/30	
26.257	26.257	الرصيد في أول الفترة/ السنة
26.257	26.257	الرصيد في آخر الفترة/ السنة

* وفقا لمتطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008، تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقاً لأسس التقييم المتبعة سابقاً عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.

- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

2- احتياطي المخاطر البنكية العام *

2009/12/31	2010/9/30	
-	46,248	الرصيد في أول الفترة المالية
46.248	9,414	الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات والأصول التي آلت ملكيتها
46.248	55,662	الرصيد في آخر الفترة المالية

* تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لتتضمن الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات والأصول التي آلت ملكيتها .
- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

3- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع *

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/12/31	2010/9/30	
23.707	40,149	الرصيد في أول الفترة المالية
16.442	(328)	(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة
40.149	39,821	الرصيد في آخر الفترة المالية

* لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

4- الخسائر المرحلة

2009/12/31	2010/9/30	
1.177.971	1.683.495	الرصيد في أول الفترة المالية
492.077	364.439	صافي خسائر الفترة
13.447	9.414	تحويل لإحتياطي مخاطر بنكية
-	(2,032)	تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي
<u>1.683.495</u>	<u>2.055.316</u>	الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

33) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء

2010/9/30	2010/9/30	
1.325.074	1.368.054	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي (إيضاح 13)
19.514	50.272	أرصدة لدى البنوك (إيضاح 14)
<u>1.344.588</u>	<u>1.418.326</u>	

34 () التزامات عرضية وارتباطات:

أ - ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية 20.055 ألف جنيه مصري في 30 سبتمبر 2010 متمثلة في مشتريات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ب - التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)		
2009/12/31	2010/9/30	
212.623	250,108	الأوراق المقبولة
198.647	86,939	خطابات ضمان
92.012	121,646	اعتمادات مستندية استيراد
4.100	1,269	اعتمادات مستندية تصدير
<u>507.382</u>	<u>459,962</u>	

35 () المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

أ - القروض والتسهيلات إلى أطراف ذوي علاقة:

2009/12/31	2010/9/30	
89.403	90.422	القروض القائمة في أول الفترة المالية
1.019	(46.431)	الزيادة (النقص) في القروض
90.422	43.991	القروض القائمة في آخر الفترة المالية

ب- ودائع من أطراف ذوي علاقة:

2009/12/31	2010/9/30	
49.707	4.875	المستحق للعملاء
(44.832)	29.505	الزيادة (النقص) في الودائع
4.875	34.380	الودائع في آخر الفترة/ السنة المالية

الودائع السابقة بدون ضمان، وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

ج- مصرف أبو ظبي الإسلامي – الإمارات

2009/12/31	2010/9/30	
9.778	20.888	أرصدة لدى البنوك
150	57.165	أرصدة مستحقة للبنوك
-	142.863	قرض مساند

د - مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

2009/9/30	2010/9/30	
2.715	6.220	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل

(36) بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

1/36 قامت إدارة البنك في 27 ديسمبر 2007 بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة 120.136.200 جنيه مصري يسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008 وتشتمل قيمة البيع على مبلغ 32.136.200 جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقارين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 84.632.667 جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح. كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في 27 ديسمبر 2007 لإعادة استئجار العقارين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 121.056.000 جنيه مصري تسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008.

2/36 قامت إدارة البنك في 30 مارس 2009 ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد 29 فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ 214.659.243 جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 194.791.863 جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن الفترة المالية الأولى من سنة 2009 بدلاً من استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع.

كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ 30 مارس 2009 لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 321 مليون جنيه تسدد علي عشر سنوات بواقع 120 قسط شهري يبدأ اعتباراً من 30 ابريل 2009.

(37) الموقف الضريبي

ضريبة شركات الأموال

- السنوات حتى 2006 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات فيما عدا الوعاء المستقل وجارى عمل لجنة داخلية .
- السنوات حتى 2009 تم الانتهاء من إعداد وتقديم الإقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقاً للقانون رقم 91 لسنة 2005 .
- جاري فحص الإقرارات الضريبية للسنوات 2008/2007 .

ضريبة كسب العمل

- السنوات حتى 2005 تم الفحص وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية لهذه السنوات بمركز كبار الممولين ولا يوجد أية مستحقات عن هذه السنوات .
- تم فحص عام 2006 وجارى عمل لجنة داخلية .
- جارى فحص السنوات 2009/2008/2007 .
- ويقوم البنك بسداد ضريبة المرتبات في المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

أولاً : فى ضوء القانون رقم 111 لسنة 1980 قبل التعديل

- تم الانتهاء من فحص عدد (27) فرع منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك شهادات مخالصة ضريبية لهذه الفروع من المأموريات التابع لها هذه الفروع .
- تم فحص عدد (17) فرع من فروع القاهرة منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 إلا أن موقف الفحص يعكس فحص بعض السنوات وسداد الضريبة عليها ووجود بعض السنوات محل نزاع باللجان الداخلية وبلجان الطعن والمحاكم ولجان إنهاء المنازعات .
- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (20) فرع جارى التنسيق مع المأموريات التابع لها هذه الفروع لبدء الفحص الفعلي لها حتى 2006/7/31.
- لم يتم فحص عدد (5) فروع منذ بداية نشاطهم حتى 2006/7/31 .

ثانياً : فى ضوء القانون رقم 143 لسنة 2006 المعدل للقانون 111 لسنة 1980

- تم الانتهاء من فحص المراكز المالية للبنك وفقاً للقانون الجديد اعتباراً من 2006/8/1 وحتى 2007/12/31 وكانت نتيجة الفحص ضريبة نسبية بمبلغ 19.004.887 جم وغرامات التأخير بمبلغ 5.504.090 جم وتم الاعتراض علي المطالبة وجارى عمل لجنة داخلية

يقدر الالتزام الضريبي المتوقع على البنك من بداية النشاط حتى 30 سبتمبر 2010 الخاص بضرائب الدمغة وكسب العمل حوالي مبلغ 147 مليون جنيه مصري ولا يقابله مخصص ضرائب وبذلك تقدر فجوة مخصص الضرائب بمبلغ 147 مليون جنيه مصري.